تقويم كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات

(دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005 – 2016)

Evaluating the efficiency of the Iraqi banking sector using the data envelope analysis method

أ.م. د على احمد فارس الكعبي
Ali Ahmed Faris
ali.ahmed@uokerbala.edu.iq

هشام احمد مهدي اليساري
Hisham Ahmad Mahdi Al-Yasarii

كلية الإدارة والإقتصاد _ جامعة كربلاء
Economics and Administration College – Karbala University

المستخلص

هدفت الدراسة لقياس الكفاءة المصرفية لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة للمدة من 2005 – 2016 ومعرفة مفاهيم الكفاءة المصرفية وعلاقتها بالأداء والفاعلية والانتاجية, وكذلك تحليل الكفاءة المصرفية , ولتحقيق الأهداف من هذه الدراسة فقد جرى تطبيق اسلوب تحليل مغلف البيانات على بيانات (10) مصارف تجارية عراقية خاصة للمدة من 2005 – 2016 باستخدام اسلوب عوائد الحجم المتغيرة (VRS).

وقد استخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية والمعادلات الاحصائية للوصول الى نتائجها, اوضحت نتائج التحليل المالي وجود اختلاف في متوسطات الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة, و أن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة, ضرورة قيام المصارف التجارية عينة الدراسة الى انتهاج الطرق والاساليب العلمية والموضوعية التي من شأنها زيادة الكفاءة لعملياتها المصرفية.

الكلمات المفتاحية: لكفاءة المصرفية،تحليل مغلف البيانات

Abstract

The study aimed to measure the banking efficiency of a sample of Iraqi private commercial banks for the period from 2005 – 2016 and to know the concepts of banking efficiency and its relationship to performance, effectiveness and productivity, as well as an analysis of banking efficiency, and to achieve the goals of this study, the data envelope analysis method has been applied to the data of (10) Iraqi commercial banks Especially for the period 2005 – 2016 using the variable size return method (VRS).

The study used a set of financial indicators and statistical equations to reach its results, the results of the financial analysis indicated that there is a difference in the average banking efficiency of commercial banks for the study sample, and that the most important recommendations presented by the study, the need for commercial banks for the study sample to adopt scientific and objective methods and methods that are It would increase the efficiency of its banking operations.

Keywords: Banking efficiency,Data envelope analysis.

المقدمة: Introduction

تعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي جرى استخدامها في العديد من المجالات المختلفة لما لها من دور كبير على مستوى القطاعين العام والخاص و من أبرز مصادقيها القطاع المصرفي, والكفاءة المصرفية تعدُّ من اهم المؤشرات الدالة على نجاح أو فشل هذه المؤسسات ويمكن بتقويم أداء المصارف. تحتل الكفاءة المصرفية موقعاً مهماً خاصة في المرحلة الراهنة، نتيجة لما يسببه الانفتاح الاقتصادي واتفاقات التجارة الحرة والإصلاحات الهيكلية في النظام المالي ومع زيادة عولمة التمويل والتوسع في التدفقات المالية اصبحت المصارف في وضع يستدعي تقييم كفاءة عمليتها التشغيلية وخاصة فيما يخص رؤوس الاموال ولذا نجد هناك اهتمام متزايد بتحليل وقياس وتقويم الكفاءة المصرفية. حيث ان القطاع المصرفي يساهم بتأثير حيوي في توفير الائتمان للأفراد والمؤسسات. كما ان زيادة كفاءة المصارف يقود الى دعم الرفاهية الاقتصادية بزيادة المنافسة وهذا يؤدي الى تخفيض اسعار الخدمات المالية وزيادة جودتها.

المبحث **الأول**

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

اولاً : منهجية البحث

1- مشكلة البحث

أن أداء المصارف هو المؤشر الافضل في تقييم الأداء لاقتصاد البلد وذلك لتأثير المصارف الكبير في تنشيط وتنمية جميع القطاعات الاقتصادية في البلد , والمحور الأهم من المشكلة هو عدم اهتمام المصارف بتقويم كفاءة الاداء فيها ورفع قيمة المصارف وهذا ما نتج عن عدم اهتمام المصارف بالوسائل والاليات المتطورة والحديثة لقياس كفاءة المصارف ويمكن تلخيص المشكلة بالتساؤلات الاتية:-

أ- هل تعمل المصارف بكفاءة عالية للأداء.

ب- كيف يمكن تقويم كفاءة المصارف.

2- أهمية البحث

أ- ان تقويم كفاءة القطاع المصرفي له أهمية بالغة بالنسبة لواضعي السياسة الاقتصادية في تقييم درجة تأثر المصارف بزيادة الكفاءة المصرفية مما يساعد على صياغة السياسات الملائمة التي تؤثر على قطاع المصارف بشكل عام.

ب- إن استخدام اسلوب مغلف البيانات يعد مفيداً لتقويم كفاءة المصارف ومن ثم فهي طريقة سهلة ودقيقة يمكن الاستفادة منها لهذا الغرض.

3- هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:-

أ- قياس كفاءة المصارف باستخدام اسلوب مغلف البيانات عينة الدراسة.

ب- مقارنة اداء المصارف اعتمادا على كفاءتها.

ج- التعرف على بعض الآليات الكفيلة برفع كفاءة النظام المصرفي.

4- فرضية البحث

- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها " تمتلك المصارف العراقية الكفاءة اللازمة لتحسين أدائها وتطوير مخرجاتها".

5- حدود البحث

تتمثل حدود البحث بالحدود المكانية والزمانية وكالآتي

الحدود المكانية : تمثلت الحدود المكانية في المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد شملت (10) مصارف مجال البحث وهي كل من (الائتمان, الخليج, الشرق الاوسط, الشمال, الاهلي العراقي, بابل , الموصل ,بغداد, دار السلام , سومر) للمدة من 2005 – 2016.

الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي في المصارف العراقية التجارية الخاصة مجال البحث في السنوات التي اعتمدها البحث وفق سلسلة زمنية للمدة من 2005 –2016 .

مجتمع وعينة البحث

أشتمل البحث على اختيار (10) مصارف تجارية عراقية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة من (2005 – 2016) وهي كل من مصرف (الائتمان, الخليج, الشرق الاوسط, الشمال, الاهلي العراقي, بابل , الموصل ,بغداد, دار السلام , سومر) وقد كان السبب الرئيس في اختيار المصارف مجال البحث هي توفر البيانات التي جرى نشرها في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية.

6- وسائل جمع البيانات-*/

يعتمد البحث المنهج النظري والكمي في اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه . لاختبار فرضيات الدراسة فقد جرى تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس مؤشرات الكفاءة المصرفية للقطاع المصرفي الخاص في العراق، حيث جُمِعت بيانات عن (10) مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005- 2016) وذلك بسبب توفر البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات لهذه المصارف ، جرى الاعتماد عليها في جمع البيانات من:

- تقارير المركز المالي للمصارف العراقية الخاصة والمنشورة على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية وهذه التقارير مدققة من قبل محاسبين قانونيين ومعترف بهم من قبل البنك المركزي العراقي.
- التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية من (2005 – 2016).

ثانياً / الدراسات السابقة

1- دراسة	(بتال, 2012)
عنوان الدراسة	قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل مغلف البيانات
اهمية الدراسة	- تبرز اهمية الدراسة في تقديم تحليل اقتصادي جزئي وكلي لقطاع المصارف الخاصة في العراق بعد تطبيق سياسة الاصلاح المصرفي في سنة 2004. - تعدُّ اول دراسة في العراق تستخدم تحليل مغلف البيانات لقياس وتحليل الكفاءة المصرفية في العراق حسب معلومات الباحث. - ان دراسة كفاءة القطاع المصرفي له اهمية كبيرة بالنسبة لواضعي السياسات الاقتصادية في تقييم درجة التأثر بالمنافسة ومن ثمَّ سوف يساعد على وضع السياسة الملائمة التي تؤثر على قطاع المصارف.
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تطبيق اسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة المصارف العراقية الخاصة لمدة من (2007 - 2009) ومعرفة العلاقة بين اجراءات الاصلاح المصرفي ومؤشرات الكفاءة المصرفية
مشكلة الدراسة	تتمحور مشكلة البحث في : - ان اهم القضايا في السوق المالي والمصرفي هو تحليل وقياس كفاءة المصارف. - التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية في العراق ما بعد سنة 2004 متمثلة بأشراك القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد العراقي بتنشيط الادخارات المحلية لتمويل مشاريع التنمية والاعمار.
اهم نتائج الدراسة	بعد تطبيق حزمة اجراءات تخص الاصلاح المالي والمصرفي ما بعد عام 2004 في العراق برفع القيود عن أسعار الفائدة وفتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية للعمل داخل العراق ، اظهرت مؤشرات الاداء المالي للمصارف الخاصة ، ان معظم المصارف الخاصة حققت عوائد موجبة
نتائج التشابه مع الدراسة الحالية	تناولت الدراسة قياس الكفاءة المصرفية وهو احد متغيرات دراستنا, بأسلوب تحليل مغلف البيانات بنموذج عوائد الحجم المتغيرة.
نقاط الاختلاف عن الدراسة الحالية	شملت عينة الدراسة السابقة (20) مصرف خاص (اسلامية وتجاري) خلال الفترة من (2007- 2009), اما دراستنا تناولت (10) مصارف تجارية خاصة للفترة من (2005 -2016) بأسلوب تحليل مغلف البيانات.

2- دراسة	(Tandon,et al,2014)
عنوان الدراسة	"An Evaluation of the Technical ,Pure Technical and Scale Efficiencies in the Indian Banking Industry using Data Envelope Analysis" تقييم الكفاءة الفنية والتقنية البحتة والمقاييس في الصناعة المصرفية الهندية باستخدام تحليل مغلف البيانات.
اهمية الدراسة	قيام الباحث باستخدام تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة للقطاع المصرفي العام والخاص الهندي لعينة (44) مصرف ومدى تأثيرها في السوق المالي.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة لقياس الكفاءة المصرفية للقطاعين العام والخاص للفترة من (2009 -2012) فيما كانت هذه الفترة تتميز بفتور الاقتصاد المحلي وممارسة ضغوط كبيرة على القطاع المصرفي الهندي, وتحديد العوامل المؤثرة في الكفاءة للمصارف عينة الدراسة.
مشكلة الدراسة	تتمحور مشكلة البحث في :- أ- ما مدى تأثير الكفاءة على الاسواق المالية. ب- هل ان وجود قطاع مصرفي متطور وفعال هو الشرط الاساسي للعمل السلس من اي اقتصاد.
اهم نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:- أ- ان النظام المالي السليم هو العمود الفقري لأي اقتصاد فعال, حيث يعد القطاع المصرفي جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي وله تأثير أساسي في الاقتصاد. ب- خلصت الدراسة الى ان درجات الكفاءة في القطاع الخاص كانت اعلى من القطاع العام بسبب تحرير القطاع المصرفي بشكل تدريجي من سيطرة الحكومة وتوجيه جديد نحو الربحية.
اوجه التشابه مع الدراسة الحالية	تناولت الدراسة السابقة متغير الكفاءة المصرفية وقياسه بطريقة تحليل مغلف البيانات وهذا احد متغيرات دراستنا.
نقاط الاختلاف عن الدراسة الحالية	شملت الدراسة السابقة قياس القطاع المصرفي الهندي العام والخاص ب (44) مصرف , للفترة من (2009 – 2012) اما الدراسة الحالية تناولت قطاع المصارف العراقي التجاري الخاص ل (10) مصارف خاصة للفترة من (2005 -2016).
3- دراسة	**(Umeir,2018)**
عنوان الدراسة	Measuring Performance Efficiency of Iraqi Banks: قياس كفاءة الأداء للمصارف العراقية:
اهمية الدراسة	تبرز اهمية البحث في قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص خلال الفترة من 2007-2011 بعد ان جرى تطبيق اجراءات التحرر المالي والمصرفي في العراق وذلك باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات حيث تبرز اهمية هذا الدراسة : أ- العولمة السريعة للصناعة المالية . ب- زيادة القدرة التنافسية في الأسواق المالية الدولية.
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى :- أ- تقدير مستويات الكفاءة الاقتصادية للقطاع المصرفي في العراق خلال الفترة من (2007 – 2010) ب- مقارنة متوسط مستويات الكفاءة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة ، وبين المصارف التقليدية والإسلامية.
مشكلة الدراسة	تعد الكفاءة المصرفية من اهم القضايا في السوق المالي, حيث تبرز اهمية دراسة كفاءة

	القطاع المصرفي العراقي الى : أ- ان العراق عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية ومن ثمَّ سيواجه القطاع المالي والمصرفي تحديات كبيرة سيجبر المصارف غير الكفؤة بالخروج من السوق. ب- خلال العشر سنوات الماضية زاد القطاع الخاص في العراق فرص الاستثمار. ت- كلما زادت الكفاءة للمصارف سهلت لواضعي السياسات على تقييم المصارف ومن ثمَّ تطوير القطاع المصرفي.
اهم نتائج الدراسة	اظهرت نتائج الدراسة :- أ- وجدت الدراسة أن المصارف العامة أكثر كفاءة من البنوك الخاصة ، يمكن تفسير ذلك بالدعم الحكومي لتلك المصارف العامة وتلك المصارف التي لا تخضع لإشراف البنك المركزي العراقي. ب- اظهرت النتائج أن المصارف الخاصة التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية ويمكن أن يكون السبب عدم حصول المصارف الإسلامية على تفضيل من البنك المركزي العراقي. كونه يخضع لتعاليم الشريعة الإسلامية ، مما يجعل المعاملات محدودة داخل حدوده.
اوجه التشابه مع الدراسة الحالية	تناولت الدراسة السابقة قياس الكفاءة المصرفية وهي احد متغيرات دراستنا الحالية بأسلوب تحليل مغلف البيانات.
نقاط الاختلاف عن الدراسة الحالية	تضمنت الدراسة السابقة تقدير كفاءة الأداء المالي لـ 22 مصرفاً عراقيا (, عام , خاص تجاري, اسلامي) خلال الفترة من (2007 – 2010) باستخدام اسلوب مغلف البيانات (DEA) لقياس الكفاءة ، بطريقة عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة. اما دراستنا فقد تناولت تقويم كفاءة القطاع المصرفي العراقي التجاري الخاص ل (10) مصارف للفترة من (2005 – 2016) بطريقة عوائد الحجم المتغيرة بأسلوب(DEA) .

المبحث الثاني

الكفاءة المصرفية

تمهيد:

ان كلمة التقويم تعني الحكم على الشيء وتعديله اي ان تقويم الاداء يعني تحديد مستوى الاداء وتعديل لمساره في حين ان مفهوم التقييم هو تحديد مستوى الأداء فقط. حيث يعرف تقويم الاداء بانه جميع الانشطة التي تسعى لتحديد مستوى العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل المؤسسة مع دراسة تطور العلاقة آنفة الذكر خلال فترة زمنية محددة باجراء مقارنات بين ما هو مخطط والمتحقق فعلاً من الاهداف بناءً على معايير معينة (السهلاني، 2014 :71).يعدّ تقويم الأداء احد الركائز الحيوية للوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية ، حيث أن نتائج تقويم الأداء تعمل كمؤشرات لما حققته الوحدة ككل مقارنة بالفترات السابقة أو الأهداف المخطط لها.

اولاً / الكفاءة المصرفية

لقد كانت كفاءة المصرف موضوعًا رئيساً نتيجة للازمات المالية في العقود الأخيرة و التقدم التكنولوجي و العمليات التنظيمية الجديدة ، والتغييرات في السوق. لقد تبنى مفهوم الكفاءة أبعادا أخرى, بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد و اهمها حجم القطاع المصرفي, وهيكل الوحدات الاقتصادية, والمؤهلات المصرفية ككل, وكفاءة الأداء المصرفي ، وكذلك استخدام الكفاءة الاقتصادية وتطبيقها على مصرف واحد او عن طريق قياس كفاءة مجموعة مصارف ، ولكن التوجهات الحديثة تحاول دراسة الكفاءة الاقتصادية للمصرف في نطاق برنامج واسع وشامل يرتبط بالأهداف المركزية للاقتصاد المحلي من خلال ايضاح دور المصارف في تنشيط الاقتصاد وفاعليتها في التنمية الاقتصادية (Abreu ,et al,2018:2)

هناك العديد من التعاريف لمفهوم الكفاءة في الجانب الاقتصادي ، ولكن مفهومه يرجع تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي باريتو ، الذي طور هذا المفهوم وأصبح يعرف باسم كفاءة باريتو. وفقًا ل Pareto ، "أي تخصيص محتمل للموارد هو إما تخصيص كفوء أو تخصيص غير كفؤ للموارد وهو ما يعكس عدم الكفاءة (ابن ساحة,2011:134). وتعرف النسبة بين "المدخلات والمخرجات" ايضا، وعندما تكون المخرجات أكثر لكل وحدة من المدخلات تعني كفاءة أكبر. عند تحقيق أقصى إنتاج لكل وحدة من المدخلات ، يجري تحقيق أقصى قدر من الكفاءة. في هذه الحالة ، لا يمكن زيادة الكفاءة إلا عن طريق إدخال تكنولوجيا جديدة أو تغيير شيء ما أثناء الإنتاج (Sherman & Zhu,2006:15).

ان مفهوم الكفاءة المصرفية له معنى شامل ، لا يمكن أن يقتصر في نطاق ضيق ، ويمكن إعطاء التعريف الاتي: " إنّ المؤسسة المصرفية فعالة إذا كانت تستطيع توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو أكبر عوائد ممكنة بأقل انحراف محتمل ، من حيث قدراتها المادية والبشرية ، من ناحية ، وتحقيق الحجم الأمثل لها وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية من ناحية أخرى (حسين،2017: 6). تعد الكفاءة أيضا مفهوما اقتصاديًا شائع الاستخدام في القطاع المصرفي نظرًا لطبيعة هذا المفهوم متعدد الأبعاد بالإضافة إلى تداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل الفاعلية والإنتاجية. يرتبط مفهوم الكفاءة بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات (بهاء الدين,2009: 251-257). يتضح من الشكل (1)العلاقة بين مدخلات المصرف ومخرجاته نجد ان المصرف يستخدم موارد مادية وبشرية مختلفة (المدخلات) ومن ثم يقوم ببعض العمليات على هذه المدخلات لغرض تحويلها الى خدمات وانشطة تقدم للأفراد المجتمع (كمخرجات).

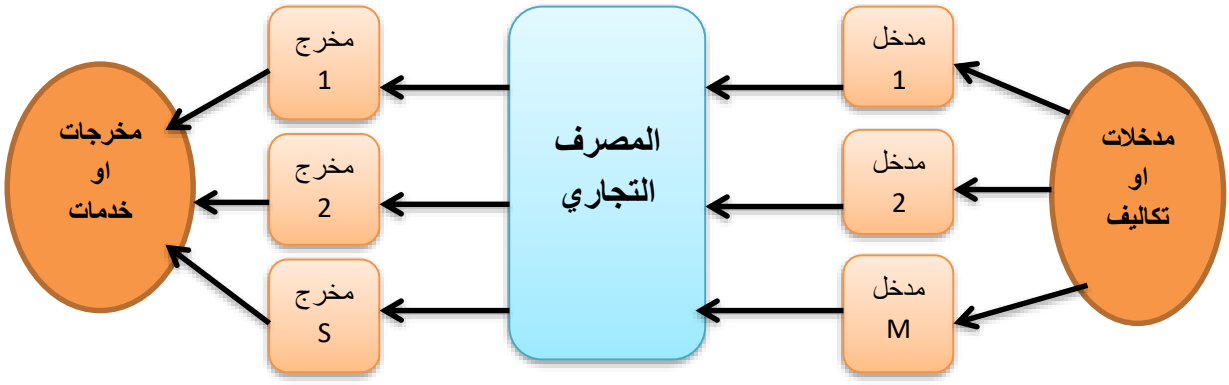

الشكل (1) يمثل العلاقة بين مدخلات ومخرجات المصرف

المصدر: بتال و الخزرجي , الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس, مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ,المجلد 18, العدد 66, ص 189- 207, 2012

ثانياً /انواع الكفاءة المصرفية

ان بعض المصارف افضل من غيرها, بسبب نوعية تنظيمها ومن ثمَّ ما يمكنها من تحسين أدارة تدفقاتها المالية. حيث هناك عدة انواع من الكفاءة المصرفية هي الكفاءة الفنية , والكفاءة الحجمية , والكفاءة الوظيفية. فيما يأتي شرح موجز لكل نوع من انواعها.

أ- الكفاءة التقنية أو الفنية

يعني قدرة المصارف على إنتاج أكبر كمية أو خدمة من الموارد المتاحة ، أي استخدام المدخلات من رأس المال والعمل بأقل قدر ممكن لإنتاج كمية محددة أو استخدام نفس المدخلات في عناصر الإنتاج لتحقيق إنتاج أعلى أو استخدام المزيد من المدخلات لتحقيق منتجات بمعدل أكبر من زيادة المدخلات وهذا يحقق وفورات الحجم ، مما يعني زيادة العائد على الحجم ومن ثمَّ تقليل مكونات الإنتاج عند مستوى معين منه (عمايرة,2005:8) يشير هذا النوع إلى قدرة كيان المصرف على إنتاج أكبر مستوى من الإنتاج بأقل كمية من المدخلات مع افتراض استقرار العامل التكنولوجي (Ogundari,2006:425) يجري شرح العلاقة بين (المخرجات) متغير تابع و(المدخلات) متغير مستقل, توضح هذه الوظيفة النسب التي يتغير بها حجم الإنتاج إذا قام المستخدم بتغيير عناصر الإنتاج وهذا يعني قدرة البنك على تحقيق أكبر ناتج أو خدمة ضمن مجموعة من الموارد المتاحة ايضا(Porcelli,2009:3). حيث أن مفهوم عدم الكفاءة الفنية يتحدد في حالة مقارنة مؤسستين او اكثر يستخدمان نفس توليفة الموارد المتاحة في العملية الانتاجية لتحقيق ناتج معين, والشكل الاتي يوضح الكفاءة الفنية لمنتجين.

ب- كفاءة الحجم

تقيس مقدار الدرجة التي من الممكن ان يتوسع بها المصرف وفقا لعدد عملياته او مقدار التقلب في الانتاج نتيجة لتقلب عناصر الانتاج في وقتاً واحداً (Jacob and Jaap,2008 :10) . او هي قياس حجم أنشطة الخدمات التي يقدمها المصرف لأنها تتناسب مع الحجم الأمثل وإنتاجيته الفعلية. أيضا ، بمعرفة كفاءة الحجم ، يمكن تحديد الإنتاج المفقود عن طريق عدم الكفاءة (Jha et al, 2013: 306-314,). فقد يعمل المصرف عند عائد الحجم المتناقص او المتزايد او الثابت , فاذا ازداد استخدام مدخلات عناصر الانتاج وازداد الانتاج بنفس النسبة تكون لدينا عائد الحجم الثابت , اما اذا كانت نسبة الزيادة في استخدام عناصر الانتاج اكبر من نسبة الانتاج ففي هذه الحالة يكون لدينا عائد الحجم المتناقص ,اما اذا حققت نسبة الزيادة في استخدام عناصر الانتاج نسبة اكبر في الانتاج ففي هذه الحالة تسمى عائد الحجم المتزايد (بتال,2012: 7).

ج- الكفاءة التخصصية(الوظيفية)

وهي تشير إلى الموقف الذي نحصل فيه على أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ظل الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد ، مع مراعاة تكاليف الاستخدام. تشير الكفاءة التخصصية إلى إنتاج أفضل مجموعة من السلع باستخدام مزيج

من عناصر الإنتاج ، أي استخدام مزيج من المدخلات بأقل تكلفة ممكنة. ومن ثمَّ يؤدي أي خط إنتاج في أي عنصر من عناصر الإنتاج إلى انخفاض في الإنتاج ككل و من ثمَّ تعكس الكفاءة الفنية. والكفاءة الإنتاجية في المصرف تتحقق عندما يتمكن المصرف من إنتاج حجم معين من المخرجات بأقل حجم ممكن من عناصر الإنتاج واقل تكلفة ممكنة أي عندما يحقق الكفاءة الفنية والكفاءة الوظيفية معاً في نفس الوقت, وتعني كذلك استخدام عناصر الانتاج بنسبة صحيحة, اي عند مستوى معين من الناتج (Morris,2008:331-343).

ثالثاَ / العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية

تشمل العوامل التي تؤثر على الكفاءة المصرفية من بين العوامل المؤثرة على الأداء المصرفي وهي : الربحية والمخاطرة و العوامل الإدارية ، درجة المنافسة وكذلك الأنظمة و التشريعات القطاع وكذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر الصرف، كما يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى داخلية و خارجية (عمايره,2005:56).

أ- **العوامل الداخلية:** تتكون من سياسة المصرف المالية و الإدارية المتبعة من قبل المصرف و التي تعتمد على درجة المنافسة بين المصارف ،كفاءة المصرف ، حجم النشاط الاقتصادي ، و هذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة و التركيز على العائد للحقوق الملكية و العائد على الاستثمار و كذلك حجم الموجودات.

ب- **العوامل الخارجية:** و هي العوامل المتعلقة بالسياسة الخارجية المفروضة على المصرف و من مختلف النظم والتشريعات المالية و النقدية المفروضة من قبل الحكومة و البنك المركزي حصراً و المتعلقة بأسعار الفائدة وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على المصرف و المتعلقة بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه المصارف ايضا (Turana, 2015:22-23).

رابعاَ / طرق قياس الكفاءة المصرفية

إن قياس الانتاجية والكفاءة للمصارف من اهم العناصر الرئيسة لنجاحها ، وقد ظهر الاهتمام بقياس الكفاءة باستخدام مجموعة كبيرة من الاساليب التقليدية (المؤشرات المالية والارقام القياسية) . الا أنه في عام 1978 ظهر اسلوب حديث لقياس الكفاءة النسبية للمؤسسات عرف بأسلوب تحليل مغلف البيانات وتميز هذا الاسلوب بالعديد من النقاط التي من اهمها تحديد نسبة عدم الكفاءة ومصادرها فضلا عن سهولة الاستخدام، لذا يهدف هذا الفصل الى تطبيق اسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس كفاءة المصارف العراقية الخاصة خلال الفترة (2005 – 2016) وباستخدام نموذج عوائد الحجم المتغيرة .

أ- اسلوب تحليل مغلف البيانات Data envelopment analysis(DEA)

الاساس النظري والكمي للنموذج. يعد مفهوم اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) الى المقال التي نشرها (Farell في عام 1957).ويعود الفضل في بناء هذا الاسلوب الى (Charnes –Cooper– Rhodes) في تقدير الكفاءة الانتاجية

(Charnes et al,1978).ويعرف اسلوب تحليل مغلف البيانات هو الاسلوب الذي يستخدم البرمجة الرياضية الخطية لتقييم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المتجانسة (البنوك والمستشفيات والمدارس) (QiangLi,McNeil,2019:1-13).والتي تتضمن مجموعة من المدخلات والمخرجات هذا التحليل معروف على نطاق واسع وهو يستخدم في قياس كفاءة الأعمال المصرفية وأهم خصائص التحليل هو أنه لا يحتاج إلى تحديد صيغة رياضية واضحة لوظيفة الإنتاج ، لأنه قادر على التعامل مع المدخلات والمخرجات المتعددة. يستخدم التحليل لقياس كفاءة وحدات صنع القرار المتجانسة مثل المصارف لتحديد ايهما تتسم بالكفاءة وأيهما غير كفؤة, وإذا حصل مصرف معين على افضل نسبة للكفاءة فإنها تصبح "حدود كفؤة"، و تقاس درجة عدم الكفاءة للمصارف الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية (Zhang,et al,2018:3) . و يكون مؤشر الكفاءة للمصرف محصور بين قيمة واحد (1) و الذي يمثل الكفاءة الكاملة، و بين المؤشر ذو قيمة الصفر (0) و الذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة. ويعود سبب تسمية هذا الأسلوب باسم تحليل مغلف البيانات (DEA) إلى ان الوحدات الادارية ذات الكفاءة تكون في المقدمة و تغلف الوحدات الإدارية غير الكفؤة، وبذلك يجري تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفؤة, يتميز أسلوب تحليل مغلف البيانات بتعامله مع مجموعة من المخرجات ومجموعة من المدخلات ويلاحظ من التعريف السابق ما يأتي :

أ- ضرورة وجود عدد من مؤسسات الأعمال التي تعرف بوحدات صنع القرار Decision Making Units , تعمل هذه المؤسسات في نفس المجال مثل المصارف .

ب- تستخدم وحدات صنع القرار نفس مجموعة المدخلات و المخرجات.

ج- الهدف العام لأسلوب (DEA) في تعظيم كمية مخرجات هذه المؤسسات، أو تقليل كمية مدخلاتها.

ويعد تحليل مغلف البيانات اداة تشخيصية ، تكشف لمتخذ القرار اسباب عدم كفاءة مؤسسة الاعمال ، وكيفية تحويلها من حالتها الراهنة من عدم الكفاءة الى مؤسسة ذات كفاءة (الجابري والسيد ، 2010 :23).

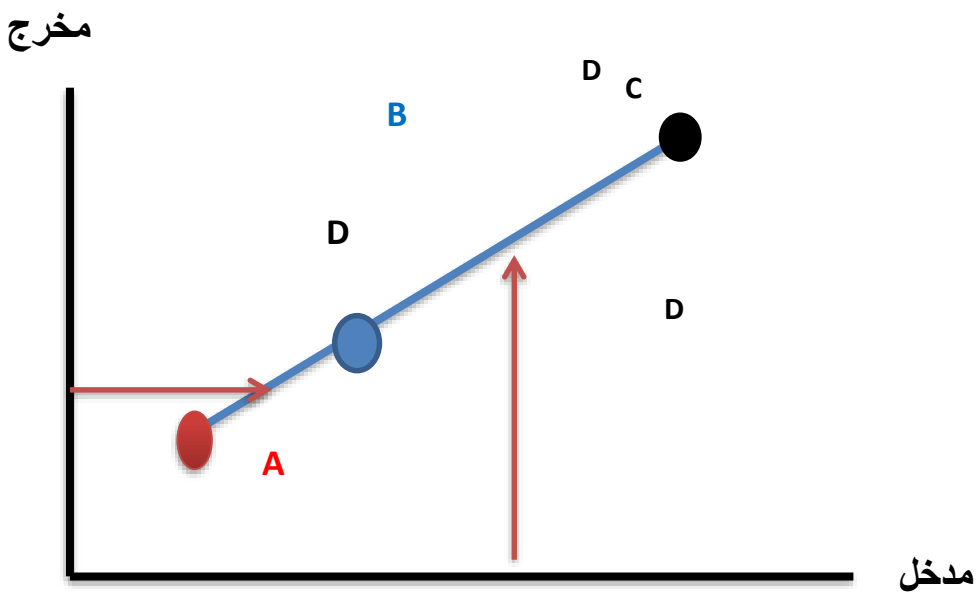

شكل (2) يوضح منحنى تغليف البيانات لمجموعة من المؤسسات

Source :Tamas Fixler (2008) A Data Envelopment Analysis approach for measuring the efficiency of Canadian acute care hospitals, Unpublished Master thesis, University of Toronto P18.

ونلاحظ ان الخاصية المهمة لأسلوب تحليل مغلف البيانات هي إمكانية تحديد مستويات التحسين المطلوبة (المدخلات , المخرجات) وتحديد المؤسسات المرجعية في المؤسسات غير الكفؤة , وهذا يجري بإسقاط كل مؤسسة غير كفؤة على منحني الكفاءة الحدودي ومن ثم يمكن تحديد مستويات التخفيض في المدخلات أو مستويات الزيادة في المخرجات لتحقيق الكفاءة الكاملة وكما يتضح في الشكل (2) أنفا.

ب- نماذج تحليل مغلف البيانات

ظهرت عدة نماذج لإيجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات ومن أبرزها نموذج عوائد الحجم الثابتة (constant returns to scale) ونموذج عوائد الحجم المتغيرة (Variable returns to scale). في النموذجين يمكن ايجاد مؤشرات الكفاءة ، أما من جانب المدخلات وتسمى نماذج التوجيه الادخالي أو من جانب المخرجات وتسمى نماذج التوجيه الإخراجي (Cooper etal,2006:58).

1- نموذج عوائد الحجم الثابتة

وهذا النموذج قام بوضعه كل من جار نز, كوبر وردوس (Charnes, et al.1978) و يعبر هذا النموذج عن ان مقدار التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة يؤثر تأثيرا ثابتا في كمية المخرجات التي تقدم من قبلها وهذه الخاصية تعرف بثبات العائد على الإنتاج (Despic et al.,2007,33-38) (Constant Return to Scale CRS). ولصياغة هذا النموذج نفترض توفر البيانات m1 من المدخلات و m2 من المخرجات لـ n من مؤسسات الاعمال . نجعل المصفوفة (x j) ترمز للمدخلات والمصفوفة (y j) ترمز للمخرجات و j ترمز للمؤسسة .ويحسب مؤشر الكفاءة للمؤسسة j* باستخدام انموذج التوجيه الادخالي / الإخراجي وتحل مسألة البرمجة الخطية الاتي لغرض حساب مؤشر الكفاءة للمؤسسة j* باستخدام انموذج التوجيه الادخالي / الإخراجي وتحل مسألة البرمجة على وفق الاتي :

نموذج عوائد الحجم الثابتة للتوجيه الاخراجي	نموذج عوائد الحجم الثابتة للتوجيه الادخالي
$\min(\pi.x^{j*})$ $s.t.$ $(\pi.x^{j}) - (\partial.y^{j}) \geq 0,\ j = 1....n:$ $(\partial.y^{j*}) = 1:$ $\pi, \partial \geq 0.$	$\max(\partial.y^{j*})$ $s.t.$ $(\partial.y^{j}) - (\pi.x^{j}) \leq 0,\ j = 1....n:$ $(\pi.x^{j*}) = 1:$ $\pi, \partial \geq 0.$

وباستخدام النموذج المقابل يمكن كتابة النموذج كالاتي:-

نموذج عوائد الحجم الثابتة للتوجيه الاخراجي	نموذج عوائد الحجم الثابتة للتوجيه الادخالي
$\max \phi$ $s.t$ $\sum_j x^j \lambda_j \le x^{j*}, j = 1...n:$ $\sum_j y^j \lambda_j - y^{j*}\phi \ge 0:$ $\lambda \ge 0.$	$\min \theta$ $s.t$ $\sum_j x^j \lambda_j - x^{j*}\theta \le 0, j = 1...,n:$ $\sum_j y^j \lambda y_j \ge y^{j*}:$ $\lambda \ge 0.$

اذ إنَّ المتجه λ يمثل أوزان المفردات و ϕ, . ,Φ وهي قيم مؤشرات الكفاءة لنموذج التوجيه الادخالي والإخراجي على التوالي . أن البرمجة الخطية لنموذج التوجيه الإدخالي تسعى إلى تخفيض متجه المدخلات للمؤسسة j* (x^j) تناسبيا لاقل حد ممكن مع الإبقاء على تحقيق مستوى المخرجات عند y^j في حين أن مسألة البرمجة الخطية لنموذج التوجيه الإخراجي تهدف إلى تعظيم متجه المخرجات للمؤسسة j* (y^j) مع الإبقاء على نفس مستوى المدخلات, (بتال, واخرون,44:2017).ان استخدام فرضية استقرار عائد الحجم في نموذج تحليل مغلف البيانات عندما لا تعمل جميع المؤسسات بمستوياتها المثلى مما يؤدي إلى مزج مؤشرات الكفاءة التقنية مع الكفاءة الحجمية, قد تؤدي زيادة مدخلات المؤسسة بنسبة مئوية معينة إلى زيادة أكبر أو أقل أو متساوية في حجم المخرجات.

ب - نموذج عوائد الحجم المتغيرة

وضع هذا النموذج من قبل بانكر , شار نز وكوبر(Banker ,et al ,1984) هذا النموذج يميز بين نوعين من الكفاءة هي الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية . يميز هذا النموذج بين نوعين من الكفاءة: الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية. يجري ضبط نموذج عوائد الحجم الثابت على نموذج عوائد الحجم المتغير في مشكلات البرمجة الخطية السابقة عن طريق إضافة متغير منفصل ، بحيث يمكن تحديد طبيعة عوائد الحجم المتغير للمؤسسة المصرفية. يمكن كتابة نموذج البرمجة الخطية للإدخال / الإخراج كما يأتي:

نموذج عوائد الحجم المتغيرة للتوجيه الاخراجي	نموذج عوائد الحجم المتغيرة للتوجيه الادخالي
$\min(\pi.x^{j*}) + \varepsilon$ $s.t.$ $(\pi.x^j) - (\partial.y^j) + \varepsilon \ge 0, j = 1....n:$ $(\partial.y^{j*}) = 1:$ $\pi, \partial \ge 0.$	$\max(\partial.y^{j*}) + \varepsilon$ $s.t.$ $(\partial.y^j) - (\pi.x^j) + \varepsilon \le 0, j = 1....n$ $(\pi.x^{j*}) = 1:$ $\pi, \partial \ge 0.$

نموذج عوائد الحجم المتغيرة للتوجيه الاخراجي	نموذج عوائد الحجم المتغيرة للتوجيه الادخالي
$\max \phi$ $s.t$ $\sum jx^j y_j \le x^j, j = 1...n$ $\sum jy^j y_j - y^{j*}\phi \ge 0:$ $y_j \ge 0.$	$\min \theta$ $s.t$ $\sum_j x^j \lambda_j - x^{j*} \le 0, j = 1..., n:$ $\sum_j y^j \lambda_j \ge y^{j*}:$ $\sum_j \lambda_j = 1:$ $\lambda \ge 0.$

باستخدام النموذج المقابل ، يمكن كتابة المسألتين انفتا الذكر:

المبحث الثالث

الجانب العملي

اولاً / تحليل الكفاءة للقطاع المصرفي العراقي التجاري الخاص عينة الدراسة بطريقة عوائد الحجم المتغيرة حيث تبنت الدراسة هذه الطريق بافتراض أن المصارف الخاصة العراقية لم تصل إلى أحجامها الاقتصادية المثلى لأن عددًا كبيرًا منها مولود حديثًا.

جدول (1) يوضح تطور مخرجات ومدخلات ومؤشر الكفاءة للمصارف التجارية الخاصة للمدة من (2005 –2016) عينة الدراسة

السنة	المدخلات		المخرجات		مؤشر الكفاءة للقطاع المصرفي
	راس المال	الودائع	الاستثمارات	القروض	
2005	230,082,856,000	899,219,407,753	305,244,959,208	204,314,453,248.00	1.00
2006	298,497,352,000	1,223,359,308,123	339,731,989,355	209,369,762,147.00	0.80
2007	407,497,352,000	1,503,551,679,481	464,363,040,090	261,450,466,832.00	0.85
2008	482,000,000,000	2,107,765,971,228	710,471,902,039	206,805,508,546.00	0.89
2009	642,000,000,000	2,574,006,604,617	582,233,523,996	440,611,662,484.00	0.61
2010	714,990,000,000	3,368,335,538,639	771,961,368,063	765,334,334,207.00	0.60
2011	1,072,650,000,000	3,422,720,944,884	805,142,553,936	1,217,828,248,727.00	0.72
2012	1,397,750,000,000	4,588,416,933,192	848,646,958,488	1,318,862,361,348.00	0.57

2013	1,906,300,000,000	5,350,674,469,445	1,150,007,048,294	1,702,667,186,110.00	1.00
2014	2,380,859,273,334	4,793,123,837,666	1,099,020,565,299	1,854,054,792,116.00	1.00
2015	2,489,359,273,334	3,159,246,925,369	855,010,033,357	1,751,676,777,670.00	1.00
2016	2,482,359,273,000	2,774,149,729,980	1,087,774,139,379	1,344,259,725,030.00	1.00
المجموع	14,504,345,379,668	35,764,571,350,377	9,019,608,081,504	11,277,235,278,465.00	10.03
المتوسط	1,208,695,448,306	2,980,380,945,865	751,634,006,792	939,769,606,538.75	0.84
الميل	237,946,648,001	291,560,790,525	72,440,640,822	168,304,006,311.99	0.01

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف

يتضح من الجدول الآنف الذكر الآتي:

1- بلغ مؤشر الكفاءة الكلية لقطاع المصارف خلال فترة الدراسة (10.03) ، بينما بلغ متوسط مؤشر الكفاءة للقطاع المصرفي خلال فترة الدراسة (0.84). يتوقع الباحث أن يرتفع مؤشر كفاءة المصرف بمعدل سنوي قدره (0.01) اعتمادًا على ميل معادلة الانحدار المشار إليها في (1) أنفا . تجدر الإشارة إلى أن أدنى قيمة لمؤشر الكفاءة كانت في (2012) ، عندما بلغت (0.57) ، أي أقل من المعدل السنوي ، في حين كانت أعلى قيمة خلال السنوات (2014– 2016) (1.00) وهو أعلى من المتوسط, وهذا يدل على ان هناك مؤشر ايجابي لفاعلية سياسة الاصلاح المصرفي التي طبقت داخل العراق ما بعد عام 2004

---

1 استخدم الباحث معادلة الانحدار البسيط لتحديد مقدار الميل الحاصل في راس المال ، باعتماد السنوات متغيرا مستقلا ومبلغ راس المال متغير معتمدا.

في تحسين مستويات الكفاءة المصرفية للمصارف الخاصة العراقية والتأثير الايجابي للبنك المركزي العراقي في تهيئة البيئة المناسبة للاستقرار المالي والمصرفي بالرقابة والاشراف المصرفي وكذلك هناك مؤشر ايجابي على توسع المصارف في عملياتها بزيادة الفروع او تقديم خدمات مصرفية جديدة انعكس على زيادة كفاءة استخدام الموارد في المصارف (زيادة المخرجات المصرفية تكون اكبر من زيادة المدخلات المصرفية) اي زيادة في عمليات الاستثمار و توسعة عملية الاقراض و ما ينتج عنها من ارباح ومن ثمَّ تحسن كفاءة المصرف .

2- بلغ اجمالي راس مال القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة (14,504,345,379,668) دينار، فيما بلغ متوسط راس مال القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة (1,208,695,448,306) دينار. ويتوقع الباحث ان القطاع المصرفي يميل الى زيادة راس المال بمقدار (237,946,648,001) دينار سنويا اعتمادا على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) ادناه. كما يلاحظ انه ابتداء من عام (2012) كان مبلغ راس المال اعلى من المعدل العام خلال مدة الدراسة.

3- بلغ مجموع الودائع لدى القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة (35,764,571,350,377) دينار، فيما بلغ متوسط الودائع لدى المصارف الخاصة للعينة خلال مدة الدراسة (2,980,380,945,865) دينار. ويتوقع

الباحث ان الودائع لدى المصارف التجارية الخاصة ستزداد بمعدل سنوي (291,560,790,525) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها (1) انفاً. كما يلاحظ ان اقل مبلغ للودائع لدى القطاع المصرفي كان في عام (2005) اذ بلغ (899,219,407,753) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كان اعلى مبلغ خلال عام (2013) بمبلغ (5,350,674,469,445) دينار وهو اعلى من المعدل ، وربما يعود ذلك للموازنات الانفجارية خلال تلك المدة.

4- بلغ مجموع استثمارات المصارف التجارية الخاصة عينة البحث خلال مدة الدراسة (9,019,608,081,504) دينار، فيما بلغ متوسط استثمارات القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة (751,634,006,792) دينار. ويتوقع الباحث ان استثمارات المصارف ستزداد بمعدل سنوي (72,440,640,822) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا. كما يلاحظ ان اقل مبلغ للاستثمارات كان في عام (2005) اذ بلغ (305,244,959,208) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كان اعلى مبلغ خلال عام (2013) بمبلغ (1,150,007,048,294) دينار وهو اعلى من المعدل ، وهذا يدل على سعي القطاع المصرفي لتوظيف أمواله في استثمارات مربحة.

5- بلغ اجمالي قروض القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة (11,277,235,278,465) دينار، فيما بلغ متوسط قروض المصارف التجارية الخاصة لعينة الدراسة خلال المدة (939,769,606,538.75) دينار. ويتوقع الباحث ان قروض القطاع المصرفي ستشهد ارتفاعاً بمعدل سنوي (168,304,006,311) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا. كما يلاحظ ان اقل مبلغ للقروض كان في عام (2005) اذ بلغ (204,314,453,248) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، بينما كان أعلى مبلغ خلال العام (2014) (1,854,054,792,116) دينارًا ، وهو أعلى من المتوسط ، وهذا يدل على المقدار الكبير من الجهود التي يبذلها المصرف لاستثمار أمواله في القروض ومن ثم تحقيق الأرباح.

يتضح جلياً من الشكل (3) ادناه أن هناك فوارق كبيرة في مؤشرات الكفاءة حيث هبطت الى مستويات متدنية بلغت (0.60 و 0.61 في 2009 ,2010 و 0.57 عام 2012) ومنه يتضح وبشكل جلي وجود ضعف لدى ادارة المصرف في تلك السنين, اما في الاعــوام (2005) و(2013– 2016) بلغت الكفاءة (1) وذلك للتأثير الايجابي للبنك المركزي العراقي في تهيئة البيئة المناسبة للاستقرار المالي والمصرفي بالرقابة والاشراف المصرفي و حسن الادارة المالية من قبل المصارف لتحقيق اعلى نسبة للكفاءة.

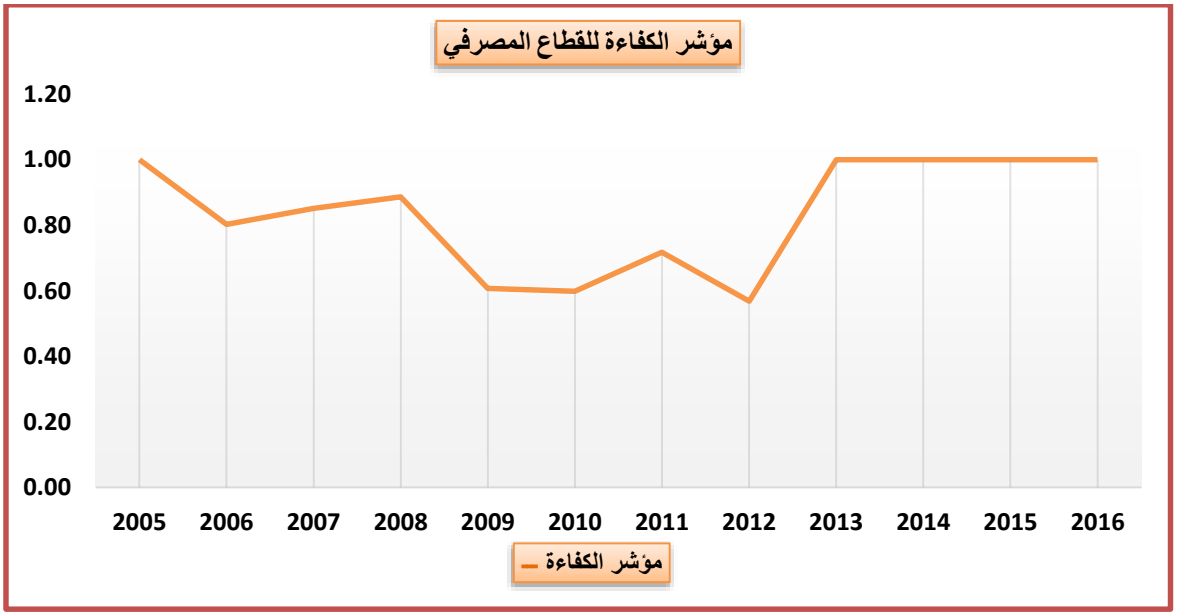

الشكل (3) يوضح تطور مؤشر الكفاءة للقطاع المصرفي الخاص لعينة الدراسة للمدة من (2005 -2016)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1)

الشكل (4) الآتي يوضح وجود تطوراً في مدخلات ومخرجات القطاع المصرفي صعوداً وخاصة في الودائع ورأس المال وكما في الرسم وهذا مؤشر ايجابي على فاعلية سياسة الاصلاح المصرفي في العراق التي طبقت في العراق بعد عام 2004 ويعود السبب في هذا الارتفاع المتسارع الى السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي لتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق وخلق ثقة لدى الجمهور بالمصارف الخاصة.

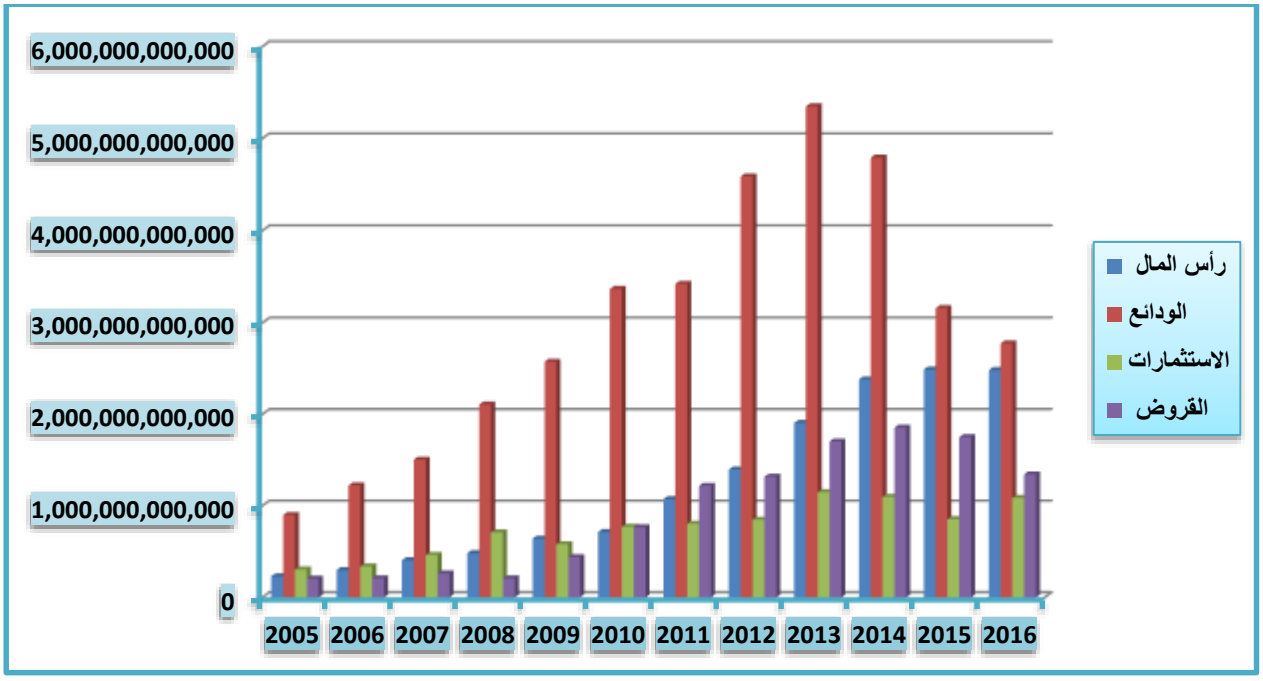

الشكل (4) يبين تطور مخرجات ومدخلات المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة من (2005 -2016)

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

ثانياً / تحليل ابعاد قياس الكفاءة لعينة من المصارف المبحوثة بطريقة عوائد الحجم المتغيرة

1- مصرف الائتمان

يبين الجدول(2) ادناه قيم مؤشرات المدخلات (راس المال والودائع) وقيم المخرجات (الاستثمارات والقروض) ومؤشر الكفاءة بطريقة عوائد الحجم المتغيرة لمصرف الائتمان للمدة من (2005 الى 2016)،كما يتضمن الجدول اجمالي قيم المؤشرات انفة الذكرخلال مدة الدراسة ومتوسط قيم المؤشرات المذكورة لغرض اجراء المقارنات المطلوبة.

جدول (2) يوضح تطور المدخلات والمخرجات والكفاءة لمصرف الائتمان للمدة من (2005- 2016)

السنة	المدخلات		المخرجات		مؤشر الكفاءة
	راس المال	الودائع	الاستثمارات	القروض	
2005	25000000000.00	174506927918.00	42138366922.00	27530428842.00	1.00
2006	25000000000.00	305533420405.00	150388661371.00	22892931963.00	1.00
2007	50000000000.00	252885472970.00	155783661371.00	18701779793.00	0.67
2008	70000000000.00	210988910837.00	143788661371.00	4784059965.00	0.78
2009	85000000000.00	222578040793.00	173142378111.00	11076543891.00	0.75
2010	100000000000.00	430018107630.00	356742378111.00	13085635729.00	1.00
2011	100000000000.00	261062827000.00	226294788000.00	9633019000.00	0.64
2012	100000000000.00	354914757000.00	359114788000.00	7319921000.00	0.47
2013	150000000000.00	380529864000.00	391570000000.00	2472434000.00	0.43
2014	250000000000.00	311749827000.00	408720000000.00	1227300000.00	0.52
2015	250000000000.00	162043183000.00	306640000000.00	67076000.00	1.00
2016	250000000000.00	162586516000.00	497960000000.00	55197114.00	1.00
المجموع	1,455,000,000,000	3,229,397,854,553	3,212,283,683,257	118,846,327,297	9.26
المتوسط	121,250,000,000	269,116,487,879	267,690,306,938	9,903,860,608	0.77

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف من 2005- 2016.

يتبين من الجدول أنف الذكر ما يأتي :

1- بلغ اجمالي مؤشر كفاءة المصرف خلال مدة الدراسة (9.26) ، فيما بلغ متوسط مؤشر كفاءة المصرف خلال مدة الدراسة (0.77). ويتوقع الباحث ان مؤشر كفاءة المصرف سيشهد انخفاضا بمعدل سنوي (-0.014) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) أنفا. كما يلاحظ ان اقل قيمة لمؤشر للكفاءة كانت في عام (2013) اذ بلغ (0.43) وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كانت اعلى قيمة خلال الاعوام (2005 و2006 و2010 و2015 و2016) اذ بلغت (1) وهي اعلى من المعدل حيث ان جميع هذه المؤشرات تعكس التطور الايجابي للقطاع المصرفي الخاص والتي جاءت نتيجة لسياسة الاصلاح

المصرفي التي طبقت في العراق بعد عام 2004 ودخول المستثمرين الاجانب في القطاع المصرفي والدور الايجابي للبنك المركزي العراقي في تهيئة ودعم الاستقرار المالي والمصرفي بالرقابة والاشراف المباشر على المصارف العراقية وكذلك الانفتاح الاقتصادي .

2- بلغ مجموع راس مال المصرف خلال مدة الدراسة (1455000000000.00) دينار، فيما بلغ متوسط راس مال المصرف خلال مدة الدراسة (121250000000.00) دينار. ويتوقع الباحث ان إدارة المصرف تميل الى زيادة راس المال بمقدار (22185314685) دينار[1] سنويا. كما يلاحظ انه ابتداء من عام (2013) كان مبلغ راس المال اعلى من المعدل العام خلال مدة الدراسة.

3- بلغ مجموع الودائع لدى المصرف خلال مدة الدراسة (3229397854553.00) دينار، فيما بلغ متوسط الودائع لدى المصرف خلال مدة الدراسة (269116487879.42) دينار. ويتوقع الباحث ان الودائع لدى المصرف ستزداد بمعدل سنوي (228228826) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا ، كما يلاحظ أن اقل مبلغ للودائع لدى المصرف كان في عام (2005) اذ بلغ (174506927918.00) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كان اعلى مبلغ خلال عام (2010) بمبلغ (430018107630.00) دينار وهو اعلى من المعدل ، وربما يعود ذلك للموازنات الانفجارية خلال تلك المدة.

4- بلغ مجموع استثمارات المصرف خلال مدة الدراسة (3212283683257.00) دينار، فيما بلغ متوسط استثمارات المصرف خلال مدة الدراسة (267690306938.08) دينار. ويتوقع الباحث ان استثمارات المصرف ستزداد بمعدل سنوي (34465841660) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا، كما يلاحظ ان اقل مبلغ للاستثمارات كان في عام (2008) اذ بلغ (143788661371.00) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كان اعلى مبلغ خلال عام (2016) بمبلغ (497960000000) دينار وهو اعلى من المعدل ، وهذا يدل على سعي المصرف لتوظيف أمواله في استثمارات مربحة.

5- بلغ اجمالي قروض المصرف خلال مدة الدراسة (118846327297.00) دينار، فيما بلغ متوسط قروض المصرف خلال مدة الدراسة (9903860608.08) دينار. ويتوقع الباحث ان قروض المصرف ستشهد انخفاضا بمعدل سنوي (-2294623169) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا، كما يلاحظ ان اقل مبلغ للقروض كان في عام (2016) اذ بلغ (55197114.00) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كان اعلى مبلغ خلال عام (2005) بمبلغ (27530428842.00) دينار وهو اعلى من المعدل ، وهذا يدل على ضعف سعي المصرف لتوظيف أمواله في القروض.

2- مصرف الخليج

[1] استخدم الباحث معادلة الانحدار البسيط لتحديد مقدار الميل الحاصل في راس المال ، باعتماد السنوات متغيرا مستقلا ومبلغ راس المال متغير معتمدا

جدول (3) يوضح تطور المدخلات والمخرجات والكفاءة لمصرف الخليج للمدة من (2005- 2016)

السنة	المدخلات		المخرجات		مؤشر الكفاءة
	راس المال	الودائع	الاستثمارات	القروض	
2005	10,300,000,000	18,793,200,802	8,066,764,137	7,728,699,071.00	1.00
2006	22,344,000,000	54,007,593,010	17,965,550,195	14,222,551,874.00	0.65
2007	22,344,000,000	106,116,092,813	59,136,880,079	14,233,572,734.00	0.77
2008	25,000,000,000	165,752,111,737	129,904,635,042	17,821,105,330.00	1.00
2009	50,000,000,000	187,469,559,369	135,527,441,633	31,726,085,538.00	1.00
2010	56,990,000,000	190,009,726,077	110,162,518,987	35,260,803,563.00	0.82
2011	103,950,000,000	216,937,195,119	129,604,956,002	67,135,089,722.00	0.94
2012	103,950,000,000	260,779,664,078	17,944,848,065	167,382,152,208.00	0.95
2013	250,000,000,000	417,143,122,798	64,783,630,176	241,019,661,711.00	0.85
2014	300,000,000,000	455,212,133,539	77,925,472,377	245,481,725,026.00	0.79
2015	300,000,000,000	409,220,684,788	167,113,347,120	280,470,597,242.00	1.00
2016	300,000,000,000	427,200,844,364	205,664,856,215	160,324,048,134.00	1.00
المجموع	1,544,878,000,000	2,908,641,928,494	1,123,800,900,028	1,282,806,092,153.00	10.76
متوسط	128,739,833,333	242,386,827,375	93,650,075,002	106,900,507,679.42	0.90

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف من 2005 – 2016

يتبين من الجدول انف الذكر مايأتي :

1- بلغ مؤشر الكفاءة الكلية للمصرف خلال فترة الدراسة (10.76) ، بينما بلغ متوسط مؤشر الكفاءة للمصرف خلال فترة الدراسة (0.90). يتوقع الباحث أن يرتفع مؤشر كفاءة المصرف بمعدل سنوي قدره (0.0085) اعتمادًا على ميل معادلة الانحدار المشار إليها في (1) أنفا. تجدر الإشارة إلى أن أدنى قيمة لمؤشر الكفاءة كانت في (2006) ، عندما بلغت (0.65) ، أي أقل من المعدل السنوي ، في حين كانت أعلى قيمة خلال السنوات (2005 و 2008 و 2015 و 2016) (1) وهو أعلى من المتوسط وهذا يدل على الادارة المتميزة للمصرف في تلك السنوات والاستخدام الامثل للموارد بدون اي هدر فيها.

2- اجمالي راس مال المصرف خلال مدة الدراسة (1,544,878,000,000) دينار، فيما بلغ متوسط راس مال المصرف خلال مدة الدراسة (128,739,833,333) دينار. ويتوقع الباحث ان إدارة المصرف تميل الى زيادة راس المال بمقدار (31,339,181,818) دينار سنويا اعتمادا على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا. كما يلاحظ انه ابتداء من عام (2013) كان مبلغ راس المال اعلى من المعدل العام خلال مدة الدراسة.

3- بلغ مجموع الودائع لدى المصرف خلال مدة الدراسة (2,908,641,928,494) دينار، فيما بلغ متوسط الودائع لدى المصرف خلال مدة الدراسة (242,386,827,375) دينار. ويتوقع الباحث ان الودائع لدى المصرف

ستزداد بمعدل سنوي (40,688,416,184) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا كما يلاحظ ان اقل مبلغ للودائع لدى المصرف كان في عام (2005) اذ بلغ (18,793,200,802) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كان اعلى مبلغ خلال عام (2014) بمبلغ (455,212,133,539) دينار وهو اعلى من المعدل ، وربما يعود ذلك للموازنات الانفجارية خلال تلك المدة.

4- بلغ مجموع استثمارات المصرف خلال مدة الدراسة (1,123,800,900,028) دينار، فيما بلغ متوسط استثمارات المصرف خلال مدة الدراسة (93,650,075,002) دينار. ويتوقع الباحث ان استثمارات المصرف ستزداد بمعدل سنوي (10,449,367,004) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا. كما يلاحظ ان اقل مبلغ للاستثمارات كان في عام (2005) اذ بلغ (8,066,764,137) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كان اعلى مبلغ خلال عام (2016) بمبلغ (205,664,856,215) دينار وهو اعلى من المعدل ، وهذا يدل على سعي المصرف لتوظيف أمواله في استثمارات مربحة.

5- اجمالي قروض المصرف خلال مدة الدراسة (1,282,806,092,153) دينار، فيما بلغ متوسط قروض المصرف خلال مدة الدراسة (106,900,507,679) دينار. ويتوقع الباحث ان قروض المصرف ستشهد ارتفاعاً بمعدل سنوي (25,343,893,643) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا كما يلاحظ ان اقل مبلغ للقروض كان في عام (2005) اذ بلغ (7,728,699,071) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، بينما كان أعلى مبلغ خلال العام (2015) (280،470،597،242) دينارًا ، وهو أعلى من المتوسط ، وهذا يدل على المقدار الكبير من الجهود التي يبذلها المصرف لاستثمار أمواله في القروض وبالتالي تحقيق الأرباح.

3- مصرف الشرق الاوسط

جدول (4) يوضح تطور المدخلات والمخرجات والكفاءة لمصرف الشرق الاوسط للمدة من (2005- 2016)

السنة	المدخلات		المخرجات		مؤشر الكفاءة
	راس المال	الودائع	الاستثمارات	القروض	
2005	15,000,000,000	276,542,521,404	159,735,217,625	25,075,367,744.00	1.00
2006	27,000,000,000	239,348,107,400	98,556,586,247	20,004,757,686.00	1.00
2007	31,000,000,000	333,057,282,533	151,046,473,630	16,905,176,721.00	0.81
2008	42,000,000,000	431,100,483,855	187,597,915,547	15,516,842,118.00	1.00
2009	55,000,000,000	452,515,342,363	77,067,476,505	63,798,697,945.00	0.60
2010	66,000,000,000	463,327,210,550	8,702,260,320	142,380,805,852.00	0.70
2011	100,000,000,000	505,117,764,165	5,257,699,027	188,852,690,664.00	0.73
2012	150,000,000,000	615,784,212,672	43,487,581,000	197,335,847,190.00	1.00
2013	150,000,000,000	551,856,183,588	19,065,496,297	206,777,862,361.00	1.00
2014	250,000,000,000	358,117,941,092	26,859,775,228	187,865,081,586.00	1.00
2015	250,000,000,000	331,665,994,322	42,573,025,969	149,924,804,832.00	1.00

2016	250,000,000,000	326,517,000,000	42,748,000,000	126,347,530,700.00	0.96
المجموع	1,386,000,000,000	4,884,950,043,944	862,697,507,395	1,340,785,465,399.00	10.81
المتوسط	115,500,000,000	407,079,170,329	71,891,458,950	111,732,122,116.58	0.90

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف للفترة من (2005 – 2016).

يلاحظ من الجدول انف الذكر ما ياتي :

1- بلغ مجموع مؤشر كفاءة المصرف خلال مدة الدراسة (10.81) ، فيما بلغ متوسط مؤشر كفاءة المصرف خلال مدة الدراسة (0.90). ويتوقع الباحث ان مؤشر كفاءة المصرف سيشهد انخفاضا بمعدل سنوي (0.01) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا. كما يلاحظ ان اقل قيمة لمؤشر للكفاءة كانت في عام (2009) اذ بلغ (0.60) وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كانت اعلى قيمة خلال الاعوام (2005 و2006 و2008 و2012 و 2013 و2014 و2015) اذ بلغت (1) وهي اعلى من المتوسط مع ملاحظة تقلبات في مستويات الكفاءة خلال سنوات البحث ويعود ذلك الى عدم الاستقرار في سياسة المصرف لفترات متواصلة بسبب عدم التكيف لأدارته وذلك بتغير سياسة المصرف الاستثمارية والائتمانية فقد تنجح فيه تارة وتفشل في تارة اخرى .

2- بلغ مجموع راس مال المصرف خلال مدة الدراسة (1,386,000,000,000) دينار، فيما بلغ متوسط راس مال المصرف خلال مدة الدراسة (115,500,000,000) دينار. ويتوقع الباحث ان إدارة المصرف تميل الى زيادة راس المال بمقدار (24,419,580,420) دينار كما في معادلة الميل المشار اليها في (1) انفا , سنويا. كما يلاحظ انه ابتداء من عام (2012) كان مبلغ راس المال اعلى من المعدل العام خلال مدة الدراسة.

3- بلغ إجمالي الودائع لدى المصرف خلال فترة الدراسة (4,884,950,043,944) دينارًا ، بينما بلغ متوسط الودائع لدى المصرف خلال فترة الدراسة (407,079,170,329) دينار. ويتوقع الباحث أن تزيد الودائع لدى المصرف بمعدل سنوي (9,410,421,399) دينارًا وفقًا لانحدار معادلة الانحدار المشار إليها في (1) انفا. يلاحظ أن أقل مبلغ للودائع لدى البنك كان (2006) ، عندما وصل إلى (239,348,107,400) دينار ، أي أقل من المعدل السنوي ، بينما كان أعلى مبلغ خلال العام (2012) (615,784,212,672) دينار وهو أعلى من المتوسط ، وقد يكون بسبب الميزانيات الانفجارية خلال تلك الفترة والوضع السياسي والاقتصادي للبلد.

4- بلغ إجمالي استثمارات المصرف خلال فترة الدراسة (862,697,507,395) دينارًا ، فيما بلغ متوسط استثمارات المصرف خلال فترة الدراسة (71,891,458,950) دينار. يتوقع الباحث أن تنخفض استثمارات البنك بمعدل سنوي (-12,611,414,927) دينار بناءً على ميل معادلة الانحدار المشار إليها في (1) انفا. يلاحظ أن أقل مبلغ للاستثمارات كان في عام (2011) ، حيث وصل إلى (5,257,699,027) دينارًا ، وهو أقل من المعدل السنوي ، بينما كان أعلى مبلغ خلال العام (2008) هو (187,597,915,547) دينارًا ، وهو أعلى من المتوسط ، وهذا يدل على سعي المصرف لتوظيف أمواله في استثمارات مربحة وهو مؤشر ايجابي للمصرف.

5- بلغ مجموع قروض المصرف خلال مدة الدراسة (1,340,785,465,399) دينار، فيما بلغ متوسط قروض المصرف خلال مدة الدراسة (111,732,122,116) دينار. ويتوقع الباحث ان قروض المصرف سوف تزداد بمعدل سنوي (17,074,762,184) دينار اعتماد على ميل معادلة الانحدار المشار اليها في (1) انفا. كما يلاحظ ان اقل مبلغ للقروض كان في عام (2008) اذ بلغ (15,516,842,118.00) دينار وهو اقل من المعدل السنوي، فيما كان اعلى مبلغ خلال عام (2013) بمبلغ (206,777,862,361) دينار وهو اعلى من المعدل ، وهذا يدل على مضاعفة سعي المصرف لتوظيف أمواله في القروض.

ثالثاً / مقارنة مؤشرات الكفاءة لبعض المصارف مجال البحث مع القطاع المصرفي العراقي التجاري الخاص لعينة البحث حيث جرى استخراج مؤشرات الكفاءة بأسلوب مغلف البيانات بطريقة عوائد الحجم المتغيرة (VRC).

جدول (5) يبين تطور مؤشرات الكفاءة للقطاع المصرفي والمصارف المبحوثة للمدة من (2005 – 2016)

السنة	مؤشر الكفاءة للقطاع	مؤشر الكفاءة لمصرف الائتمان	مؤشر الكفاءة لمصرف الخليج	مؤشر الكفاءة مصرف الشرق الاوسط
2005	1.00	1.00	1.00	1.00
2006	0.80	1.00	0.65	1.00
2007	0.85	0.67	0.77	0.81
2008	0.89	0.78	1.00	1.00
2009	0.61	0.75	1.00	0.60
2010	0.60	1.00	0.82	0.70
2011	0.72	0.64	0.94	0.73
2012	0.57	0.47	0.95	1.00
2013	1.00	0.43	0.85	1.00
2014	1.00	0.52	0.79	1.00
2015	1.00	1.00	1.00	1.00
2016	1.00	1.00	1.00	0.96
المجموع	10.03	9.26	10.76	10.81
المتوسط	0.84	0.77	0.90	0.90

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية

يتضح جلياً من الجدول انف الذكر:

1- بلغ مؤشر الكفاءة الكلية لقطاع المصارف خلال فترة الدراسة (10.03) ، بينما بلغ متوسط مؤشر الكفاءة للقطاع المصرفي التجاري الخاص خلال فترة الدراسة (0.84).

2- بلغ اجمالي مؤشر الكفاءة لمصرف الائتمان خلال مدة الدراسة (9.26) ، فيما بلغ متوسط مؤشر كفاءة للمصرف خلال مدة الدراسة (0.77).

3- بلغ مؤشر الكفاءة الكلية لمصرف الخليج خلال فترة الدراسة (10.76) ، بينما بلغ متوسط مؤشر الكفاءة للمصرف خلال فترة الدراسة (0.90).

4- بلغ مجموع مؤشر الكفاءة لمصرف الشرق الاوسط خلال مدة الدراسة (10.81) ، فيما بلغ متوسط مؤشر كفاءة المصرف خلال مدة الدراسة (0.90).

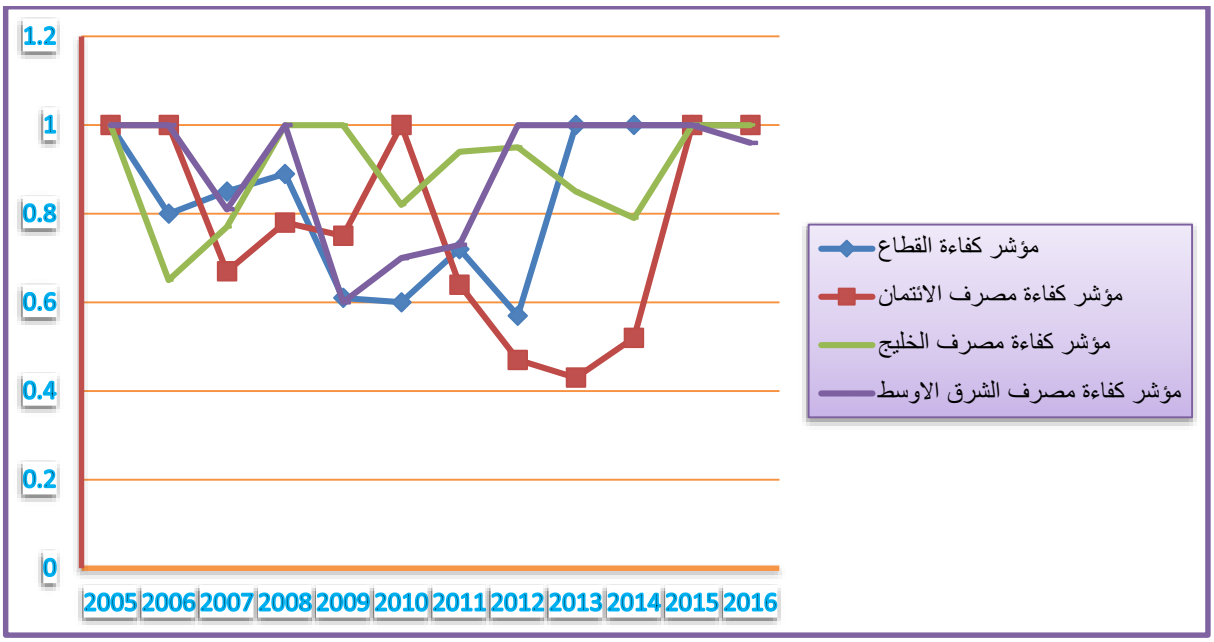

الشكل (5) يبين مقارنة مؤشرات الكفاءة للمصارف التجارية الخاصة مجال البحث و مؤشرات القطاع المصرفي للمدة (2016- 2005)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5)

يلاحظ من الشكل (5) اعلاه بلغ مؤشر كفاءة القطاع المصرفي في للعام (2013 – 2014) (1.00) وهي كفاءة تامة بينما بلغ مؤشر كفاءة مصرف الائتمان في نفس الاعوام (0.43) و (0.52) ومنه يتضح بأن الكفاءة كانت ضعيفة وبشكل جلي وجود ضعف لدى ادارة مصرف الائتمان في تلك السنة, بينما بلغ مؤشر الكفاءة في نفس السنوات لمصرف الخليج (0.85) و (0.79) حيث كانت الكفاءة جيدة لمصرف الخليج مقارنة مع القطاع المصرفي, في حين بلغ مؤشر الكفاءة لمصرف الشرق الاوسط في سنة (2013 – 2014) (1.00) وهي كفاءة كاملة او تامة وذلك لحسن الادارة المالية من قبل المصرف لتحقيق اعلى نسبة للكفاءة.

بينما بلغت مؤشرات الكفاءة في الاعوام (2015 – 2016) (1.00) للقطاع المصرفي عينة البحث والمصارف مجال البحث اي ان الكفاءة تامة وهذا مؤشر ايجابي على فاعلية سياسة الاصلاح المصرفي التي طبقت في العراق بعد عام 2004 في تحسين مستويات الكفاءة المصرفية للمصارف الخاصة ، والتأثير الايجابي للبنك المركزي العراقي في تهيئة البيئة المناسبة للاستقرار المالي والمصرفي بالرقابة والاشراف المصرفي ومن ثمَّ هذا يشير الى وجود مؤشر ايجابي باتساع فروع المصارف بالإضافة الى زيادة عملياتها اي ان تكون المخرجات اكبر من المدخلات وهي الاستثمارات والقروض

باستثناء مصرف الشرق الاوسط حيث بلغ مؤشر الكفاءة في عام (2016) (0.96) وهي كفاءة جيدة. مع ملاحظة تقلبات في مستويات الكفاءة المصرفية للمصارف مجال البحث ويعود ذلك الى عدم الاستقرار في سياسة المصارف لفترات متواصلة بسبب عدم التكيف لأدارتها وذلك عن طريق تغير سياسة المصارف الاستثمارية والائتمانية فقد تنجح فيه تارة وتفشل فيه تارة اخرى.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً / الاستنتاجات

1- اظهرت نتائج الدراسة هناك ميل عام لدى المصارف عينة الدراسة الى زيادة رأس المال المصرفي الذي يعد من أكثر المصادر تأثيرا في نشاط المصارف الخاصة.

2- اوضحت نتائج التحليل المالي وجود تذبذب في قدرة المصارف التجارية عينة الدراسة على استقطاب الاموال بشكل ودائع وهذا يعود الى عدم تساوي كفاءة المصارف عند ادائها لمهام عملها.

3- هناك تباين في استثمارات بعض المصارف التجارية عينة الدراسة حيث اعتمدت بعضها على توظيف اموالها في الانشطة التي شجعها البنك المركزي العراقي كالاستثمار في (حوالات الخزينة , والاستثمار الليلي) دون الدخول في انشطة استثمارية ذات مردود ايجابي على التنمية الاقتصادية.

4- وجود تفاوت في منح القروض حيث ان اغلب المصارف تميل الى زيادة قروضها وان المصرف الوحيد الذي كان فريدا في انخفاض قروضه هو(مصرف الائتمان) وهذا يدل على ضعف سعي المصرف بتوظيف قروضه.

5- اظهرت نتائج التحليل المالي للقطاع المصرفي العراقي التجاري عينة الدراسة هناك فوارق كبيرة في مؤشرات الكفاءة حيث هبطت الى مستويات متدنية بلغت (0.57) في عام 2012 ما يدل على وجود ضعف لدى ادارة المصرف, اما في الاعوام (2005) و(2013– 2016) بلغت الكفاءة (1) للتأثير الايجابي للبنك المركزي العراقي في تهيئة البيئة المناسبة للاستقرار المالي والمصرفي.

ثانياً / التوصيات

1- التزام المصارف التجارية عينة الدراسة بالنسب المحددة لكفاية رأس المال بموجب التعليمات والقوانين المصرفية مما يبعث بالثقة لدى المودعين والدائنين بأن اموالهم تحظى بالأمان.

2- ضرورة قيام المصارف التجارية بأنتهاج طرق واساليب جديدة وابتكار خدمات مصرفية جديدة تمكنها من جذب الاموال وتشجيع الاشخاص على الادخار.

3- ينبغي على المصارف التجارية المبحوثة توظيف الاموال بما يساهم بتحقيق افضل عائد على هذه الاموال من جهة و المساهمة في توظيف هذه الاموال في المجالات التي يكون لها التأثير الايجابي على التنمية الاقتصادية للبلد من جهة اخرى.

4- ضرورة قيام المصارف التجارية اتخاذ مجموعة من الاجراءات الرقابية وفق برامج موضوعية لعمليات منح الائتمان لتحقيق الامان على اموال المودعين وتجنب المخاطرة المصاحبة لهذه العمليات وذلك بالاستناد على الاجراءات والضوابط الداخلية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي وتعليمات تنفيذ المصارف.

5- ينبغي على القطاع المصرفي العراقي العمل لرفع مستويات الكفاءة المصرفية عن طريق حسن الادارة المالية من قبل ادارة المصارف لتحقيق اعلى نسبة للكفاءة ومن ثمَّ تحقيق الارباح الهدف الاساس الذي يسعى له للمصرف.

المصادر

اولاً / المصادر العربية

أ – الرسائل والاطاريح العربية

1- بتال ،احمد حسين ,: **قياس وتحليل كفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل البيانات,** اطروحة دكتوراه غير منشوره , جامعة بغداد، 2012.

2- السهلاني، الهام هاشم محمد: **دور النظام المحاسبي الحكومي في تقويم أداء الوحدات الممولة مركزياً ضمن الموازنة العامة للدولة: دراسة تطبيقية في الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق,2014.

3- عمايرة, خالد عبد المصلح : **أثر أداء المصارف و هيكل السوق على الكفاءة المصرفية ، دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن**، (1994 – 2003) , أطروحة دكتوراه (غير منشورة) الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، الأردن ، 2005.

4- الجابري , نياف ابن رشيد, والسيد , سامي ابن عودة: **تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة مدارس البنين الثانوية بالمدينة المنورة في السعودية** , رسالة الخليج العربي, السعودية,2010, العدد 117.

ب – المجلات والدوريات والبحوث والنشرات العربية:

5- بن ساحة, علي ، بوخاري, عبد الحميد : **التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011.

6- بهاء الدين، محمد شامل. **قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية. المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، العدد الأول،2009 ,251–257.

7- حسين ,احمد علي, **دور الكفاءة في الاداء المصرفي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد 93 ,المجلد 22, 2017.

8- المصدر: بتال و الخزرجي , **الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس**, مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ,المجلد 18, العدد 66, ص 189– 207, 2012.

9- التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة من 2005- 2016.

10- التقرير التأسيسي لسوق العراق ، تشرين الثاني, 2004.

11- التقرير التأسيسي لسوق العراق ، تشرين الثاني, 2004.

ثانيا : المصادر الاجنبية

A- Book

12- Jacob A. Bikker and Jaap W.B. Bos: Bank Performance : **A theoretical and empirical framework for the analysis of profitability competition and efficiency** , Rutledge , New York,2008.

13- Source :Tamas Fixler (2008) A Data Envelopment Analysis approach for measuring the efficiency of Canadian acute care hospitals, Unpublished Master thesis, University of Toronto P18.

B- Journal & Report

14- Tandon,Deepak&Tandon,Kamini&Malhotra,Nidhi:**,Technical ,Pure Technical and Scale Efficiencies in the Indian Banking Industry using Data Envelope Analysis**,Global Business Review,2014.

15- Umeir,Arrak Aboud,:**Measuring Performance Efficiency of Iraqi Banks** ,University of Anbar – College of Administration and Economics ,Al-Kut Univ. College Journal,2018.

16- Abreu ,Emmanuel Sousa de,&,Kimura,Herbert,&,Sobreiro, Vinicius, Amorim **,What Is Going On with Studies on Banking Efficiency ,**Research in International Business and Finance,2018.

17- Sherman, H. David & Zhu ,Joe:" **Service Productivity Management; Improving Service Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA)",** Springer Science& Business Media, New York, USA, 2006.

18- Ogundari. K& Ojo,S.O: **An examination of technical economic and allocative efficiency of small farms**, journal of Central European Agriculture, vol7, no3,2006.

19- Porcelli , Francesco: **Measurement of Technical Efficiency**. A brief survey on parametric and non-parametric techniques,2009.

20- Jha,Suvita,Hui,Xiaofeng,and Sun,Baiqing,:"**Commercial Banking Efficiency in Nepal**": Application of DEA and Tobit Model, Information Technology Journal,12,2013.

21- Morris, David , **Domain and Domain Economics in E-Learning Studies in Higher Education**, Vol. 33, No. 3, France,2008.

22- TURANA,Hakan**, Istanbul Conference of Economics and Finance**, ICEF October, Istanbul, Turkey,2015.

23- Charnes, A., Cooper, W.W. and Rhodes, E. ,: "**Measuring the Efficiency of Decision-making Units.**" European Journal of Operations Research, 2, No. 6,1978.

24- Zhang ,Xiaoyue & Shi ,Wanbing : **Research about the University Teaching Performance Evaluation under the Data** ,School of Humanities and Law, Northeastern University Shenyang , China,2018.

25- Despic,Ozren & Despic, Mladen,& Paradi ,Joseph C.:"**DEA-R: ratio-based Comparative Efficiency Model, its Mathematical relation to DEA and its use in Applications**" ,Journal of Productivity Analysis,2007.